



صدمة أسواق المال

سياسة التقشف تضيق بالخليج في ظل ضبابية أفق أسعار النفط

تضرر النمو بفعل الاعتماد على الإنفاق الحكومي لتحريك الاقتصاد

كلها مما زاد العلامات الدالة على أن النشاط بلغ مرحلة الثبات في المنطقة وسط تقشف في الإنفاق واستمرار تدابير احتواء الفيروس. وأضافت "نتوقع أن يكون الانتعاش من الأزمة الحالية عملية بطيئة".

ومع انكماش الاقتصاد وتدهور الميزانيات، من المرجح أن تحاول الحكومات الحصول على قروض أطول أجلًا وأقل كلفة في الشهور المقبلة بعد أن جمعت بالفعل ما يقرب من 50 مليار دولار في أسواق الدين العالمية هذا العام. فقد عادت دبي إلى أسواق الدين العام في الشهر الجاري للمرة الأولى منذ ست سنوات، لتجمع ملياري دولار في صفقة جيدة التسعير تعطي مؤشرا على أن الأسواق ما زالت مفتوحة للمنطقة رغم الركود.

دول الخليج في الوقت الحالي في حاجة إلى تمويل أكبر وأصول خارجية أقل مما كان عليه الحال في الأزمات السابقة

وتقدر ستاندر أند بورز للتصنيفات أن العجز التراكمي للحكومات المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي سيمثل إلى نحو 490 مليار دولار إجمالاً بين 2020 و2023. وتتوقع أن يرتفع الدين الحكومي لدول المجلس بمبلغ قياسي يصل إلى 100 مليار دولار هذا العام. وفي الوقت الذي تشدد الحكومات قيود الإنفاق، اكتسبت النزعة الوطنية في المجال الاقتصادي زخماً في بعض الدول، إذ تحركت الحكومات لحماية وظائف المواطنين وأجورهم وسط مخاوف من أن تقضي تدابير التقشف إلى اضطرابات سياسية.

وتحاول الكويت سنن قوانين لتقليل عدد العاملين الوافدين، وأمرت سلطنة عمان شركات الدولة بإحلال المواطنين محل العاملين الوافدين، واستغنت شركتا الطاقة العملاقان أرامكو السعودية وقطر للبتترول عن أعداد من العاملين معظمهم من الوافدين لتقليل التكاليف.

وقال روبرت موجيلينكي الباحث المقيم بمعهد دول الخليج العربية في واشنطن "انطوى التدخل الأولي بالسياسات الاقتصادية من جانب حكومات المنطقة على إجراءات أكثر اعتياداً بدلاً من التجريب الجذري" لو أن ثمة اقتصاداً سياسياً مختلفاً اختلافاً جوهرياً بمنطقة الخليج في الطريق، فهو لم يصل بعد".

وجهة نظر قوية تلي سياسة الإنفاق في السعودية مفادها أن أسعار النفط ستنعش هذا العام إلى مستوى يبرر الحفاظ على الإنفاق دون تغيير". وأضاف "وهذا نهج أكثر جرأة من دول خليجية أخرى تعمل فقط على خفض الإنفاق والإقراض في إطار استعدادها لانتعاش أسعار النفط بوتيرة أبطأ وانتعاش الإنفاق بوتيرة أشد بطئاً". وقال المتحدث باسم وزارة المالية السعودية إن قطاع النفط ليس المحرك الرئيسي للانتعاش الاقتصادي. وأضاف "الحكومة اتخذت بعض التدابير لزيادة الإيرادات غير النفطية خلال 2020 بما في ذلك زيادة ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية. وسيعزز الانتعاش الاقتصادي المستمر الإيرادات من خلال هذه التدابير على أن يظهر الأثر السنوي الكامل في العام المقبل وهو ما يمثل المصدر الرئيسي لزيادة الإيرادات غير النفطية المتوقعة في 2021".

وفي الوقت نفسه، خفضت البحرين وسلطنة عمان والكويت ودبي الإنفاق الحكومي هذا العام. ولم يرد مسؤولون في القطاع المالي بهذه الدول على طلبات للتعليق.

وتاحست البنوك المركزية الإقليمية حزمة تحفيزية كبيرة للتخفيف من آثار تفشي الفيروس على اقتصاداتها، غير أن الدعم الحكومي في بعض الحالات كان أقل كثيراً. وفي الإمارات، يقول صندوق النقد الدولي إن ذلك بلغ 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل حزمة تدابير من البنك المركزي بلغت 20 في المئة من الناتج الإجمالي. وللمقارنة، تقدر فيتش للتصنيفات الائتمانية أن تدابير دعم الميزانية المعلنه منذ مارس تدور بين 20 و35 في المئة من الناتج المحلي في دول مثل بريطانيا وإيطاليا واليابان وألمانيا.

وقال المتحدث باسم وزارة المالية السعودية إن دعم الموازنة السعودية ليس مقيداً وإن الحكومة تتخذ التدابير "اللازمة لحماية الأرواح والأرزاق وضمان الانتعاش الاقتصادي". وقال إن الإنفاق للحكومة نفذت إجراءات لضبط الإنفاق "للحفاظ على الاستقرار والاستدامة".

وتوضح بيانات مؤشر مديري المشتريات أن إجراءات تقييد الإنفاق كان لها بالفعل أثرها السلبي على النشاط الاقتصادي إذ تدهورت ظروف الأعمال في السعودية والإمارات في أغسطس. وقالت كابيتال إيكونوميكس في لندن "مؤشرات مديري المشتريات للاقتصاد الكلي لشهر أغسطس من شتى أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفضت

تؤكد تقارير دولية أن سياسة التقشف التي تراهن عليها دول الخليج لتخفيف آثار انهيار أسعار النفط تظل محدودة نظراً للمخاطر التي قد تطرأ في ظل ضبابية السوق ما يقلل من فرص السيطرة على الوضع ويعمم الغموض بشأن مستقبل تمويل ميزانيات هذه الدول.

دبي - تعول دول نفطية في منطقة الخليج على أساليب مجربة خلاصتها تقليص الإنفاق وزيادة الاقتراض لاجتياز أزمة فيروس كورونا غير أن مخاطر هذه الإستراتيجية أشد من أي وقت مضى بسبب الغموض الذي يكتنف أفق النفط. فقد اعتمدت نوبات ربط الأزمات السابقة على انتعاش أسعار النفط في إعادة ملء الخزائن غير أنه أصبح لدول الخليج احتياجات تمويلية أكبر وأصول خارجية أقل مما كان عليه الحال في الأزمات السابقة، في حين أن الجائحة قد تفرض استمرار الطلب عند مستوى منخفض لفترة أطول.

وانتخست أسعار برنت منذ هوت إلى أدنى مستوى خلال أكثر من 20 عاماً في أبريل لكنها لا تزيد إلا قليلاً فوق 40 دولاراً للبرميل، أي أنها أقل بكثير مما تحتاج إليه أغلب دول الخليج لضبط ميزانياتها.

وفي الوقت نفسه، ظهر بالفعل الأثر السلبي على أفق النمو الناتج عن التحول إلى التقشف في منطقة بعد الإنفاق الحكومي فيها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، فضلاً عن سعي بعض البلدان لحماية وظائف المواطنين على حساب العمالة الوافدة.

وقالت مونيكا مالك كبيرة الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري "المشكلة التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي هي أن الطلب المحلي يدفعه الإنفاق الحكومي وهذا يتطلب أسعاراً أعلى بدرجة كبيرة للنفط". وأضافت "هوامش الأمان المالي تدهورت خلال السنوات القليلة الماضية مما يحد من مجال دعم النمو ويتطلب إصلاحات في الميزانية".

وتسلط تدابير خفض الإنفاق، التي تتناقض مع حزم التحفيز التي ضختها حكومات خارج المنطقة بتريليونات الدولارات، الضوء على محدودية مساحة المناورة المتاحة لدول الخليج.

ويبدو عجز الميزانيات في الوقت الحالي بين 11.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية و16.9 في المئة في سلطنة عمان وفقاً لصندوق النقد الدولي. والدولة الوحيدة التي يُتوقع أن تحقق فائضاً هي قطر.

وتتسجم التدابير المتخذة في الوقت الحالي على مسعبد السياسات مع أسلوب السلطات الإقليمية في التصدي للأزمات السابقة. فقد شهدت منطقة الخليج ارتفاع مستويات الدين بعد

بي بي النفطية توجه بوصلتها نحو الطاقة المتجددة التكنولوجيا وتحديات المناخ تهدد الوقود الأحفوري

دفعت المتغيرات العالمية التي فرضها فيروس كورونا بشركة النفط بي بي البريطانية إلى توجيه بوصلتها نحو الطاقة المتجددة بفعل انهيار الكبر للطلب على النفط الأحفوري وصعود أسهم الطاقة النظيفة خصوصاً مع تزايد الرهانات على العمل المنزلي ومخاوف السفر والسياحة والتحديات المناخية.

لندن - أكدت شركة بي بي البريطانية النفطية أن استهلاك النفط الأحفوري سيواصل الانهيار في ظل ضبابية سوق النفط جراء جائحة كورونا ما دفعها إلى تعديل بوصلة اهتماماتها نحو استثمار الطاقة المتجددة.

وقالت شركة بي بي للنفط والغاز إنه من المتوقع انخفاض استهلاك الوقود الأحفوري لأول مرة في التاريخ المعاصر بعد أن عززت السياسات المناخية الطاقة المتجددة في الوقت الذي سترك فيه جائحة فيروس كورونا تأثيراً دائماً على الطلب العالمي على الطاقة.

وتؤكد توقعات بي بي المرجعية للطاقة لعام 2020 الإستراتيجية الجديدة للرئيس التنفيذي برنارد لوني "لتجديد" شركة النفط والغاز التي يبلغ عمرها 111 عاماً من خلال التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة والكهرباء.

وتتوقع الشركة التي مقرها لندن انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي بشكل جزئي فقط بعد الجائحة خلال السنوات القليلة المقبلة مع تخفيف القيود على السفر. ولكن بعض "التأثيرات الدائمة" مثل العمل من المنزل سيؤدي إلى إبطاء النمو في استهلاك الطاقة.

وقال سينسر ديل كبير الاقتصاديين في شركة بي بي للصحافيين إنه على الرغم من أن نصيب هذه الأنواع من الوقود تراجع في الماضي كنسبة مئوية من إجمالي استهلاك الطاقة فإن استهلاكها لم يقلص مطلقاً من حيث القيمة المطلقة.

وقال إن التحول في الطاقة "سيكون حدثاً غير مسبوق لم يحدث في التاريخ المعاصر أن تراجع الطلب جراء أي حدث قائم".

وقال إنه في نفس الوقت "يزيد نصيب الطاقة المتجددة بشكل أسرع من أي وقود عرف في التاريخ على الإطلاق". وأضاف ديل أنه حتى مع توقع زيادة الطلب على الطاقة نتيجة النمو السكاني والاقتصادات الناشئة فإن مصادر الطاقة ستتحول بشكل مثير إلى المصادر المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية.

ومن المتوقع انخفاض حصة الوقود الأحفوري من 85 في المئة من إجمالي الطلب على الطاقة الأولية في 2018 إلى ما بين 20 في المئة و65 في المئة بحلول 2050 في السيناريوهات الثلاثة.

في الوقت نفسه من المتوقع نمو نصيب مصادر الطاقة المتجددة من 5 في المئة في 2018 إلى 60 في المئة بحلول 2050.

وقالت بي بي في توقعاتها إن النمو في النشاط الاقتصادي العالمي سيتباطأ "بشكل كبير" خلال الثلاثين عاماً المقبلة من متوسطة السابق على مدى عشرين عاماً وذلك إلى حد ما نتيجة التأثيرات الدائمة لجائحة كورونا بالإضافة إلى تفاقم تأثير تغير المناخ على النشاط الاقتصادي ولاسيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.



اقتراب من نقطة الصفر